مذكرة إعلامية بشأن مؤتمري وزراء الزراعة
للاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي لسنتي 2016 و 2017

1. ***استثمار الاتحاد الأفريقي-الاتحاد الأوروبي في مستقبل يسوده الأمن الغذائي، نوردفيك، هولندا، 4-6 يوليو 2016.***
2. ***جعل الزراعة المستدامة مستقبلا للشباب في أفريقيا، روما، إيطاليا، (مقر منظمة التغذية والزراعة) 2 يوليو 2017.***

مقدمة

كانت سنتا 2016 و 2017 خلاصة لعدة سنوات من تعزيز الشراكة بين أوروبا وأفريقيا. وتعدّ قمة أفريقيا – الاتحاد الأوروبي الخامسة التي عقدت في نوفمبر 2017 فرصة ثمينة لتقديم مدخلات جديدة لهذه الشراكة. تجري في أفريقيا تغيّرات تحولية اقتصادية واجتماعية عميقة. ويعتبر النمو الديمغرافي استثنائيا حيث من المتوقع أن تتضاعف الكثافة السكانية في أفريقيا بحلول 2050 من 1.2 مليار إلى 2.4 مليار شخص يكونون من الشباب بالدرجة الأولى. وعليه، تحتاج أفريقيا إلى خلق 18 مليون منصب عمل جديد كل سنة إلى غاية 2035 لاستيعاب القادمين الجدد إلى سوق العمل، مقارنة بـــ 3 مليون منصب عمل سنويا التي يتم توفيرها حاليا في قطاع الاقتصاد الرسمي. ويمكن أن يزيد هذا النموّ في الكثافة السكانة من تفاقم العديد من التحديات مثل الفقر وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية إضافة إلى التهديدات التي تطال البيئة وشحّ الموارد وتلوث البيئة. على الرغم من ذلك، أظهرت أفريقيا على مدى العقدين الماضيين تقدما اقتصاديا مثيرا وتحوّلات إيجابية، ممّا ساعد على توفير فرص جديدة وفريدة، مثل الأسواق المتنامية والمتزايدة في تكاملها وديناميةقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلاّ أنّ الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية المحدودة والتربة الخصبة لا يزال أقلّ من النسبة المثلى.

يقف الاتحاد الأوروبي أيضا عند مفترق طرق هو: مناقشة توجّهه المستقبلي إضافة إلى مستقبل علاقاته مع البلدان الأفريقية وبلدان الكاريبي والمحيط الهادي بعد انقضاء مدة اتفاق كوتونو في 2020. يُعتبر الاتحاد الأوروبي الجار الأقرب لأفريقيا وأول مستثمر اجنبي وأول شريك تجاري لها – إذ يعرض الوصول المجاني إلى سوق الاتحاد الأوروبي عن طريق اتفاقات الشراكة الاقتصادية و"مبادرة كل شيء

ما عدا الأسلحة"، وعرض الدخول السخيّ بموجب اتفاقات التجارة الحرة – وأول شريك إنمائي والمصدر الرئيسي للتحويلات المالية. في الوقت نفسه، تتفاوض الحكومات الأفريقية بشكل متزايد بشأن منطقة التجارة الحرة القارية التي تهدف إلى تعزيز التجارة البينية الأفريقية. علاوة على ذلك، تضيف التوجهات الديمغرافية الأفريقية والتنقل والهجرة المتزايدين بعدا جديدا إلى الحاجة إلى أجندة موحدة لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة في أفريقيا، من أجل خلق فرص العمل التي تحتاجها القارة.

وفي السياق المذكور أعلاه، عقد الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي مؤتمرين عالميين في يوليو 2016 ويوليو 2017 لمناقشة كيفية الاستثمار في مستقبل يسوده الأمن الغذائي فضلا عن جعل الزراعة مستقبلا مستداما للشباب في أفريقيا.

المشاركة

شارك في هذين المؤتمرين الافتتاحيين رفيعي المستوى وزراء الزراعة من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، حيث استضافت الحكومة الألمانية المؤتمر الأول بينما نُظّم المؤتمر الثاني على هامش المؤتمر نصف السنوي لمنظمة التغذية والزراعة. جمع الحدثان صانعي السياسات من مختلف المستويات لاسيما الوزراء من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، ومؤسسات الأعمال التجارية الزراعية من الاتحاد الأوروبي والبلدان الأفريقية، والمنظمات الدولية ووكالات التنمية والمنظمات غير الحكومية.

المجالات المواضيعية التي تم تناولها والمجالات الواسعة للاتفاق

كان الاجتماع عبارة عن اجتماع للشركاء، وفرصة كذلك من أجل:

- الإشادة بالتزامات الدول الأفريقية بشأن المساءلة المتبادلة فيما يتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ إعلان ملابو.
- إعادة التأكيد على الدعم الأوروبي لتنفيذ إعلان ملابو في إطار أجندة 2063، ولاسيما خطة عمل الاتحاد الأفريقي التي تم إطلاقها مؤخرا لتنفيذ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية – إعلان ملابو 2017–2021.
- أخيرا وليس آخرا، تعزيز العلاقات بين أعضاء منظة التغذية والزراعة من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي.

1. الاستثمارات المسؤولة والوصول إلى الأسواق

- يتطلب التحوّل الريفي والزراعي قطاعا خاصا متينا ومسؤولا عن الاستثمارات. وتضطلع المجتمعات المحلية في مجال الزراعة والأعمال التجارية الزراعية الغذاية بدور في هذا التحوّل، في حين ينبغي على الحكومات والقطاع الخاص تعزيز بيئة أعمال مستقرة ومسؤولة وشاملة.

- يكتسي التعاون بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي في مجال السياسات أهمية كبيرة. ولا تزال بعض البلدان في حاجة إلى أدوات تصاحبها في توفير الإطار المناسب للاستثمارات المسؤولة المستدامة وتعزيزها.

- يستعد الاتحاد الأوروبي لإطلاق الخطة الأوروبية الخارجية للاستثمار، ويتم إعدادها بوصفها إطارا كليّا لتعزيز الظروف المواتية للاستثمارات في أفريقيا ومحيط الاتحاد الأوروبي، بهدف تعزيز القطاعات الهامة اجتماعيا واقتصاديا. كما يُعتزم أيضا النهوض بالاستثمار الخاص وقطاع الزراعة، ولاسيما موضوع الزراعة المستدامة الذي يعتبر ذا أهمية كبيرة في أهداف الخطة الأوروبية الخارجية للاستثمار.

- وعلى نحو مماثل، يُعتبر إطار الاتحاد الأفريقي لشراكة الدول الصناعية الزراعية، إضافة إلى استراتيجية الاتحاد الأفريقي القارية للصناعة الزراعية آليتان مفيدتان لتعبئة استثمارات القطاع الخاص وتعزيز فرص العمل وخلق الثروات في افريقيا، خاصة للشباب والنساء.

- من الواضح أنّ الشمولية والحوار ضروريان لهذه العملية ويتدخلان بشكل مباشر في الصناعة الزراعية في كل من الاتحاد الأوروبي وأفريقيا. تمت التوصية باستكشاف الخيارات الممكنة لتعزيز الحوار بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي عن طريق منتدى للأعمال التجارية الزراعية، كطريقة لزيادة التعاون بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي.

- كما تمت التوصية بتنظيم برامج تبادل بين منظمات المزارعين الشباب من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي.

- هناك توافق قوي في الآراء بأنه يجب أن تُنفّذ مبادئ اللجنة المعنية بالأمن الغذائي العالمي، لاستثمارات الزراعة المسؤولة في نظم الزراعة والغذاء، من قبل الجميع. واتفق المؤتمر على ضرورة إعداد مبادئ توجيهية لوضع سياسات للاستثمار من أجل تعزيز الظروف المواتية للاستثمارات المسؤولة في أفريقيا ولجعل مثل هذه الاستثمارات المسؤولة تزدهر في قطاع الزراعة الغذائية، وهي عملية تتطلب مشاركة أكبر من كلا الجانبين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي.

- اتفق المؤتمران على أنّ بناء القدرات للوصول إلى الأسواق أمر لا بدّ منه، فضلا عن الاستفادة القصوى من الفرص التجارية، ولا سيما فيما يتعلق باتفاقات الشراكة الأوروبية. وفي هذا الصدد، تم الاعتراف بجهود مفوضية الاتحاد الأفريقي لبناء القدرات في مجال الصحة والصحة النباتية وتشجيعها، ولا سيما مبادرة سلامة الأغذية. يحتاج هذا المجال إلى مزيد من الاستكشاف في سياق الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي كعنصر أساسي للوصول إلى الأسواق والمساهمة في تنفيذ إعلان الاتحاد الأفريقي في ملابو بشأن تعزيز التجارة البينيّة الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية.

- كما يرغب الاتحاد الأوروبي في دعم الاستراتيجية القارية للاتحاد الأفريقي لتطوير المؤشرات الجغرافية، لأن ذلك من شأنه تحقيق المزيد من القيمة المضافة للمنتجين، فضلا عن خلق فرص أفضل للمنتجات الأفريقية في الأسواق.

2. البحث والابتكار والرقمنة في مجال الزراعة

- تم الاتفاق على ضرورة زيادة عدد البلدان المشاركة في شراكة البحث والابتكار بشأن الأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص.

- يتطلب تطوير القدرات البحثية لمراكز الأبحاث الزراعية والجامعات في جميع أنحاء القارة الأفريقية الدعم الطويل الأمد، فضلا عن نظم ابتكار وطنية ذات مسارات تأثير واضحة ونهج متعددة الجهات الفاعلة.

- هناك دافع جديد لتعزيز الابتكار في المجال الزراعي بشكل مشترك على مستوى المزارع للاستجابة لتحديات تغير المناخ والنمو الاقتصادي وفرص العمل والتغذية، من خلال إشراك الأجيال القادمة من العلماء في كلا المنطقتين. وتحقيقا لهذه الغاية، تم اقتراح أنشطة البحث والابتكار التعاونية بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا، بما في ذلك من خلال التطوير المهني وفرص التنقل مثل إجراءات ماري–سكلودوسكا–كوري للاتحاد الأوروبي وبرنامج إراسموس بلاس وغيرها من أنواع مشاريع آفاق 2020 لتحقيق المزيد من التقدم.

- تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات والخدمات الرقمية في مجال الزراعة أمرا بالغ الأهمية لزيادة الإنتاجية والدخل في المزارع وعلى امتداد السلسلة الغذائية. وأشار المؤتمران إلى أنه يجب بذل مزيد من الجهود لدعم ربط أصحاب الحيازات الصغيرة بشبكة الإنترنت، والاستفادة من حلول الزراعة الإلكترونية الاستشارية والإرشادية. وينبغي توفير الدعم الطويل الأمد للمزارعين الأفريقيين والأوروبيين الشباب ومنظّمي المشاريع الرقمية لتطوير الحلول الرقمية وتطبيقها في مجال الزراعة.

3. استخدام المياه وإدارتها في مجال الزراعة في بيئة قادرة على التكيف مع تغير المناخ

- ينبغي معالجة المياه والطاقة والأمن الغذائي والنظم الإيكولوجية وتغير المناخ بشكل فعال لتحقيق أهداف أجندة 2030 واتفاق باريس.

- وفي هذا الصدد، نظر المؤتمران في دعم تقييمات الجدوى والاستثمارات في التخطيط للاستخدام المستدام للمياه في الزراعة، بما في ذلك إعادة استخدام المياه وتقنيات الريّ الفعالة للطاقة الخضراء المتجدّدة.

- الاتفاق على المساهمة في تطوير ركيزة المياه لميثاق أفريقيا والاتحاد الأوروبي بشأن التنمية المستدامة للموارد الطبيعية على مدى السنوات المقبلة.

- تعتمد الزراعة المستدامة على الإدارة المستدامة للمياه. وهذا يعني التأكّد من استخدام المياه بكميات لا تتجاوز إعادة التغذية. ويعني ذلك أيضا استخدام مدخلات – المغذّيات والمبيدات – بالكميات اللازمة فقط، دون تعريض الأرصدة الطبيعية للخطر.

- كان المؤتمران فرصة ممتازة لتحديد المزيد من العمل اللازم في مجال السياسات بشأن المياه والزراعة باعتبارهما ركيزة هامة للتعاون بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي على نطاق أوسع، من خلال الإدارة المتكاملة للموارد المائية من أجل زراعة مستدامة.

- تمت مناقشة المبادرات الرائدة المحتملة في أفريقيا بشأن الاستخدام المستدام للمياه في الزراعة والدوافع الرئيسية اللازمة لتمكين تنفيذها، فضلا عن دور القطاع الخاص والحكومات وأصحاب المصلحة في إعداد هذه المبادرات وتنفيذها وتوسيع نطاقها.

- لا بدّ من النظر في زيادة استخدام تكنولوجيا رصد الأرض وبياناتها وخدماتها لإدارة الموارد المائية، مع التركيز بشكل خاص على بيانات ومعلومات كوبرنيكوس، وعلى خدمات رصد الأرض في جميع أنحاء أفريقيا التي يجري تطويرها حاليا في إطار الرصد العالمي للبيئة والأمن ومبادرة أفريقيا.

4. الزراعة الذكية مناخيا والحد من الخسائر في الغذاء والتبذير

- أتاح المؤتمران فرصة لتبادل المعلومات والتعلم المتبادل حول ما هو ناجح ولماذا، فيما يتعلق بالجهود المبذولة لبناء القدرة على الصمود أمام المخاطر وتوسيع نطاق الزراعة الذكية مناخيا من مختلف المنظورات الزراعية الإيكولوجية. كما كانت فرصة لاستكشاف الممارسات والنهج المبتكرة ودعم سياسات الزراعة الذكية مناخيا.

- ينبغي معالجة الآفات المعروفة والناشئة (دودة الجيش الخريفية على سبيل المثال) من خلال الأطر والبرامج الأفريقية للحماية الفعالة للنباتات.

- أيّد المتحدّثون إدماج التدابير ذات الصلة بالمناخ، بما في ذلك الممارسات الزراعية الإيكولوجية، في السياسات والبرامج والاستثمارات الزراعية، بما يتماشى مع المساهمات المحددة وطنيا لاتفاق باريس.

- بحث المؤتمران أيضا وقاما بخطوات أخرى لبناء توافق الآراء بشأن الشراكات اللازمة لتنفيذ إعلان الاتحاد الأفريقي في ملابو بشأن الحد من خسائر ما بعد الحصاد.

- سيتم إنشاء ائتلاف ماليّ بشأن خسائر الأغذية والتبذير، وهو شراكة بين الكيانات التي تعمل على زيادة الاستثمار في برامج وشركات وتكنولوجيات الحد من خسائر الأغذية والتبذير في جميع أنحاء العالم. وسيبحث الائتلاف أيضا إنشاء صندوق لخسائر الأغذية والتبذير.

الخلاصة

أظهر المؤتمر زخما سياسيا كبيرا للتعاون بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي في مجال السياسات الزراعية والتنمية الريفية، يتناول التحديات والفرص الملموسة في مختلف المجالات. ومن المتفق عليه بشكل عام أنّه يجب تكثيف التعاون في مجال السياسات بوصفه حوارا مساويا للتصدي للتحديات المشتركة، ويكمّل المساعدة الإنمائية بنجاح. سيتم تقديم النتائج خلال قمة أفريقيا – الاتحاد الأوروبي الخامسة في نوفمبر 2017 في أبيدجان، كوت ديفوار للنظر فيها، حيث ستمثل مساهمة هامة في العمليات ذات الصلة في مختلف محافل الأمم المتحدة، وستستفيد منها العمليات ذات الصلة في روما ونيويورك ونيروبي، كما ستوجّه الخطوات التالية في التعاون الفني بين المفوضية الأوروبية ومفوضية الاتحاد الأفريقي.

وأعلنت مفوضية الاتحاد الأفريقي والمفوضية الأوروبية عزمهما على مواصلة التعاون الوثيق بينهما في مجال الزراعة. واتفقتا على تسهيل الحوار المستمر الذي دعا إليه المؤتمر في المستقبل القريب، من خلال عقد اجتماع مائدة مستديرة وزارية كل سنتين، وسنويا كلما كان ذلك ممكنا وضروريا، للاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، تركّز على تنفيذ شراكة قوية ودائمة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي بشأن هذه المواضيع للتعاون بما في ذلك على مستوى مجموعة السبعة ومجموعة العشرين.